النظام الاقتصادى الإسلامى كبديل للأنظمة الوضعية

للدكتور/ نجاح عبد العليم(*)

الأساس الدينى والأساس المادى:

يمكن القول أن المميز الأساسى للنظام الاقتصادى الإسلامى هو ارتكازه على عقيدة الإسلام وشريعته، ومن المعلوم أن للإسلام شعب تكليفية وإرشادية وشعبة للأخلاق، وأن الخلق هو الصمام لهذه الشعب كلها وهو المعتصم الذى يتمسك به من أراد أن يكون مسلماً حقا. وذلك بالتقابل مع مناهج مادية تفصل الأخلاق عن الاقتصاد، أو يدعى أصحابها أن المادة أساس كل شئ، فهى عندهم إله مزعوم تحتم تغيراته المستمرة أنماطاً معينة من السلوك والعلاقات والقوانين، بل وتصوغ التطور الاجتماعى برمته. ويعتبر منهجنا الإيمانى هذه المقولات باطلا وزيف، فالمادة بذاتها لا تفرض سلوكا، ولا تحتم تغيراً اجتماعياً، وإنما هى فقط تقدم محلاً للتغيير وللسلوك، ومناسبة تبرز نمط أخلاقيات صاحبه، فالإنسان بفطرته إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً، لكن من اهتدى من بنى الإنسان يسلك سلوكاً غير ذلك، فيثبت في مواجهة النوازل والعوادى، ويقيم الصلاة ويؤتى الزكاة، وينفق في سبيل اللَّه، ويمتثل لأمر اللَّه بالعدل، بل وقد يصل إلى مرتبة الإحسان، فيكون بما في يد اللَّه أوثق مما في يده، ويؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة.

(*) أستاذ مساعد الفلسفة في الاقتصاد من كلية التجارة جامعة الزقازيق.

فالإنسان هو صاحب السلوك، والمادة تقدم محلاً لهذا السلوك، والإنسان إما كافر وإما مؤمن، والناس درجات بقدر بعدهم أو قربهم من الإيمان، ومن ثم فإن سلوكهم يتفاوت في مواجهة المادة بحسب ذلك، وكل يعمل على شاكلته(١). وليس معنى أن ثمة كثير من الناس يتقلب نمط سلوكهم مع تقلبات المادة، أن المادة تحتم هذا السلوك، ولكن معناه أن كثيراً من الناس لايؤمنون. فالمشكلة إذن، كما يراها الإسلام، هى مشكلة إنسان له سلوك توجهه قيم، وليست مشكلة مادة تفرض هذا السلوك أو تلك القيم، ومن هنا كان دور النظام الإسلامى الذى يوجه سلوك أتباعه صوب الحق والعدل.

وفي ظل المنهج الإيمانى فإن للكون إله واحد، هو خالق كل شئ، وبيده مقاليد السماوات والأرض، وهو الذى يغير ولا يتغير، والمادة خلق من مخلوقاته يهيمن عليها كما يهيمن على كل شئ فهو الواحد القهار، وقد وضع جل شأنه لهذا الكون قوانين وسنن وأنزل منهجاً ضمنه هذه القوانين والسنن، وقضى بأن هذا الكون لا يصلح إلا بالعدل وهو جل جلاله قائم بالعدل، أمر به، وأرسل رسله ليقوم الناس بالعدل(٢)، وفي ظل هذا المنهج الإيمانى فإن سنة التغيير هى أن اللَّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم(٣) فإذا غير الناس ما بأنفسهم غير اللَّه ما بهم، وأن الظلم هو سبب الهلاك، وظهور

---

(١) راجع على سبيل المثال الآيات أرقام ٨، ١٣، ١٦٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٤٣/ البقرة، ٢/ التغابن، ٣، ٨، ١١/ الحج، ١٠/ العنكبوب، ٦، ٢٠/ لقمان، وكذا الآية رقم ٨٤/ الإسراء، وتفسيرها في كتب التفاسير المختلفة.

(٢) راجع الآيات ١١٥/ الأنعام، ١٨/ آل عمران، ١٥/ الشورى، ٨/ المائدة، ٩٠/ النحل، ٢٥/ الحديد.

(٣) راجع الآيات رقم ٥٣/ الأنفال، ١١/ الرعد.

الفساد في البر والبحر، ومضمون هذا الظلم يمكن إجماله في إتباع الهوى والحكم بغير ما أنزل اللَّه[١]، وقد ضرب اللَّه أمثلة لأقوام ظلموا[٢] وقص علينا عاقبتهم سنة لا تتخلف، ولفت أنظارنا إلى ذلك فقال **{أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ۞ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ}**[٣]. وهذا المنهج الإسلامى يتفق مع مقولة أن ثمة سنن للتغير الاجتماعى، ولكنه يبين لنا السنن الحقيقية لهذا التغير، وهى سنن مشهود بصحتها تاريخاً وحاضراً، وكفى باللَّه شهيداً. فسنة اللَّه، التى لن تجد لها تبديلاً ولن تجد لها تحويلا، أن الظلم والجور، وهما نقيضا العدل والحق، هما سبب تحول النعم، ونزول النقم، والصراع بين الخلق، ومحق البركة، وهلاك الحرث والنسل، وهذا الظلم الذى يسبب ذلك ينجم عن الإعراض عن منهج الله الذى نزل بالحق والعدل.

---

(١) راجع على سبيل المثال الآيات ٢٢٩، ٢٥٤/ البقرة، ٤٥/ المائدة، والظلم... مجاوزة الحق، ويقال فيما يكثر وفيما يقل من التجاوز... فالمجاوزة بين الإنسان وربه، بالكفر والشرك والنفاق، ظلم "إن الشرك لظلم عظيم" ... والمجاوزة بين الإنسان وغيره من الناس ظلم "إنما السبيل على الذين يظلمون الناس" والمجاوزة فيما بين الإنسان ونفسه ظلم" فمنهم ظالم لنفسه "وكل هذه المجاوزات ظلم من الإنسان لنفسه في الحقيقة" راجع معجم الفاظ القرآن الكريم.

(٢) خذ مثلا الآيات من ٩ إلى ١٧/ إبراهيم، والآيات من ١٢- ١٤/ ق، ٣٨/ العنكبوت.

(٣) سورة الروم : الآيات ٩، ١٠

فالأساس الدينى لا ينكر العوامل المادية، غير أنه يخضعها لسلوك الإنسان، فتكون محلاً للسلوك لا أساساً له. فإذا قادت هذا السلوك قيم دينية إسلامية كنا بصدد الأساس الدينى الإسلامى، وإذا قادت هذا السلوك قيم مادية بحته كنا بصدد الأساس المادى.

ويتبدى الأساس الدينى للإقتصاد الإسلامى، والأساس المادى للاقتصاد الرأسمالى، في ركائز عدة، ففى الاقتصاد الرأسمالى[١] يسلم بأن ثمة قانون طبيعى يقود الناس دون قصد من إرادتهم أو من حركتهم الذاتية، وهو قانون فوقى ينبغى الخضوع له اختياراً بدلا من الخضوع له إجباراً، ويبدو ذلك واضحاً في مقولة اليد الخفية، عند آدم سميث، والتى من شأنها أن يحقق الفرد في سعيه الخاص لتحقيق نفع نفسه الصالح العام دون أن يقصد ذلك. بينما في الاقتصاد الإسلامى يعتبر الإنسان حراً مختاراً تقوده قيمة، فإذا ما كانت هذه القيم قيم المؤمنين باللَّه، المتبعين لشريعته، كنا بصدد الإنسان المسلم الذى هو ذاته في كافة جوانب الحياة ومنها الجوانب الاقتصادية. ويبنى الاقتصاد الرأسمالى على الفلسفة الفردية، فالفرد هو الوحدة الأساسية التى تصدر عنها، وترتبط بها، كل القيم والأحكام، ومن ثم فإن الفرد هو أساس تحديد القيم وأساس إصدار الأحكام، وهذه فلسفة ركيزتها الثقة التامة في العقل الإنسانى الذى ليس سوى عضو مادى يبدع، بزعمهم، القيم والأحكام. بينما في الاقتصاد الإسلامى يسلم بأن قدرة العقل محدودة بالنسبة لقدرة الله تعالى التى بلا حدود، ومن ثم فإن اللَّه تعالى هو الذى يحدد، في

(١) راجع في الفروق بين الأسس الفلسفية هذه "الفكر الاقتصادى الغربى في النمو، نظرة انتقادية من العالم الإسلامى" للدكتور سعيد الخضرى، صادر عن دار النهضة العربية ١٩٨٩م، من ص ٢٤ إلى ص ٤٦.

شريعته، القيم والمقاصد والأطر التى يصلح بها حال الإنسان، ويترك للعقل الإنسانى، في حدود ذلك، حرية الإبداع على نحو يتسق ولا يتناقض مع هذه الحدود. وفي الاقتصاد الرأسمالى، يفترض أن الفرد يستهدف تحقيق أقصى لذة وأقل ألم، أو قل أقصى منفعة وأقل تكلفة، وذلك هو ما يوجه السلوك الإنسانى كله، وليس السلوك الاقتصادى فحسب. بينما في الاقتصاد الإسلامى، فإن العدل، كما تبينه وتنظمه الشريعة الإسلامية، هو الذى يقود السلوك الإنسانى كله، ويتبلور في مجال التخصيص في العدل في قضاء الحاجات على نحو يحقق المصلحة المعتبرة، والتى تبلور العدل في الواقع.

النظام الإسلامى هو البديل الحقيقى للأنظمة الوضعية:

حاولت الماركسية أن تقدم بديلاً للنظام الرأسمالى، فبدأت من مثالبه وكانت ثورة عليه، وقدمت تنظيراً لهذه الثورة يرتكز على النظرة المادية للكون والحياة والإنسان، وهى نظرة تمخضت عن التفسير المادى للتاريخ. ولسنا بصدد دراسة انتقادية شاملة للفلسفة الماركسية وللبديل الذى قدمه الماركسيون، ولكننا نزعم، وبعد أن فشلت الماركسية في الواقع، بأن لدينا البديل الجيد، بل والبديل الوحيد، للأنظمة الوضعية، وهو النظام الإسلامى.

وبادئ ذى بدء، فإن الفلسفة الماركسية عزت مظالم الرأسمالى، سيما طغيان رأس المال على العمل، عزتها إلى الملكية الخاصة للأموال في النظام الرأسمالى، بحيث لا يتسنى إزالة هذه المظالم، إلا بإلغاء هذه الملكية الخاصة. ولكن هل الملكية الخاصة بالضرورة ركيزة للمظالم، ولطغيان رأس المال على العمل؟ ترى الماركسية ذلك واقعاً وفلسفة، فمن حيث الواقع، فهى تبرهن بمثالب النظام الرأسمالى سيما وقت صياغة هذه الفلسفة في القرن

التاسع عشر، ومن حيث الفلسفة، فإن المادة بزعمهم هى أساس ما عداها من سلوك وتنظيمات اجتماعية، وأن مستوى تطور قوى الإنتاج هو الذى يقرر نمط علاقات الإنتاج، وأن هذه الأخيرة أساس لكل ما فوقها من بنية اجتماعية وسياسية وغيرها، وأن المستوى الذى بلغته قوى الإنتاج من التطور لم يعد يتناسب مع التكوين الاجتماعى الرأسمالى، بل إن قوى الإنتاج وقد أصبحت تأخذ طابعاً جماعياً فإنها تحتم أن تأخذ ملكية الأموال هذا الطابع أيضاً[١].

ولكن هل صحيح أن المادة هى أساس كل ما عداها من سلوك وعلاقات وتنظيمات؟ قد يبدو الأمر كذلك إذا ما نظرنا نظرة سطحية للأمور، وإذا ما أهملنا شرائح من التاريخ الإنسانى، فهذا المنطلق المادى لا يفسر لنا، مثلاً، شريحة من التاريخ حدثت وقائعها في الصدر الأول من الإسلام، فما هو القول في مجتمع إسلامى وجدت فيه الملكية الخاصة للأموال ولم تفرض، بالضرورة، وجود المظالم، بل وجد إلى جوارها العدل والمرحمة[٢] وما هو القول في هذا المجتمع الإسلامى الذى قام ولم تستدعه عوامل اقتصادية، مجتمع قدم نظاماً راقياً للعلاقات الإنسانية، وتتحقق فيه الذاتية الجماعية

---

(1) V. A. Fanasyev, "Marxist Philosphy" 2nd. Edition, Progress Publishers, Moscow, 1965. PP. 171- 193.

(٢) راجع ذلك تفصيلاً في: "السيرة النبوية لابن هشام"، الطبعة الثانية، صادرة عن شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م. =>
= وفي "تاريخ الخلفاء" السيوطى، و "اشتراكية الإسلام" للدكتور مصطفى السباعى، صادر عن الاتحاد القومى "دار مطابع الشعب" بالقاهرة. ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م من ص ٢٨٣ إلى ص ٣٢٠، و "الأحكام السلطانية" للماوردى، وغيرها من المراجع التى تورد جانبا من تاريخ عظمة الإسلام.

للشخصية الإسلامية[١]. إن المنطق المادى في حاجة إلى إعادة نظر، فهل إذا ما رأينا من إذا تملكوا ملكية خاصة ظلموا وطغوا نرتب علاقة سببية حتمية بين التملك الخاص وبين الظلم والطغيان؟ إن هذا قد يكون تبسيطاً مخلا للغاية يحصر عوامل التغيير في العامل المادى جاعلا له الهيمنة على ما عداه، فلماذا لا يكون الأمر مثلاً متعلقاً بسببية مركبة؟ لماذا لا يكون ثمة عوامل أخرى شارك معها العامل المادى وأدت إلى ظهور مثل هذا الظلم والطغيان، لماذا نستبعد النظر إلى المادة باعتبارها عاملا تكميلياً لزم لظهور سلوك معين، بمعنى أنها ليست سبباً لهذا السلوك، وإنما هى مجرد مناسبة أو محلاً له، ومن ثم فهذا السلوك لا يكون نتيجة حتمية للمادة وتغيراتها، ولماذا لا يكون هذا السلوك رهين بمعتقدات ومبادئ صاحبه، وكذا رهين بأنظمة وضوابط المجتمع الذى يمارس الفرد فيه هذا السلوك، فإن كانت المبادئ ظالمة وكان تنظيم المجتمع يمكن لهذا الظلم كان وجود العامل المادى المناسبة التى يتم فيها إعمال هذا السلوك في الواقع، ولذلك لم يكن غريباً أن تختفى الملكية الخاصة وتبقى شرورها بل وشرور أنكى من شرورها[٢].

---

(١) حيث يستفاد "من تدبر القرآن الكريم والحديث الشريف أن الإسلام، في أصول العقيدة، وقواعد الدين وفروض العبادات وأحكام المعاملات ومناهج السلوك، ينظر إلى الإنسان من حيث هو اجتماعى بطبعه وليس فردية شاذة متوحشة... ويسمو القرآن بذاتية الإنسان الجماعية إلى المستوى الذى يكون فيه من التكذيب بالدين دع اليتيم وصده، والنكوص عن تبعه التكافل والمرحمة" راجع مقال الدكتورة بنت الشاطئ بعنوان "الذاتية الجماعية للشخصية الإسلامية"، المنشور بجريدة الأهرام القاهرية في ١٨/ ٤/ ١٩٩٠.

(٢) بين بوريس يلتسين، الذى كان حتى نهاية عام ١٩٨٧ رئيساً لفرع الحزب الشيوعى في موسكو وعضوا إحتياطياً في المكتب السياسى

فيمكن أن يستخدم المال في الخير كما يمكن أن يستخدم في الظلم والطغيان، والأمر منوط بشخص من يملك هذا المال وبنمط النظام الذى يعيش فيه، عقيدته وقوانينه وزواجره، فمن الممكن إذا أن يتحد الأساس المادى ويختلف السلوك، فالحقيقة كما نراها، ان كارل ماركس كان يحلل مجتمعات غابت فيها الهداية، وترك فيها العنان كاملاً للغرائز، والشرور، ومن ثم فقد خلط بين الأساس المادى وبين الأخلاق الذميمة، فالحقيقة، كما نراها، أن الأخلاق الذميمة هى التى نجمت عنها المظالم، ولم تنجم هذه المظالم عن الأساس المادى وإنما كان هذا الأساس هو المناسبة التى مكنت لهذا السلوك، وأن سيادة هذه الأخلاق الذميمة نجم عن غياب الهدى في هذه المجتمعات، ولو أنها كانت مجتمعات هداية لكان يمكن للحال أن يكون غير الحال، ونتساءل أخيراً هل إذا وصلت الإنسانية لمرحلة الشيوعية فإن ذلك يكون غاية التطور؟ كيف ذلك؟ والمعروف أن الكون قد بدأ مشاعاً بين الخلق، ورغم ذلك فقد تطور، فلماذا إذا ما وصلنا إلى ذلك تارة أخرى، لماذا نفترض أن نصل إلى حالة من السكون؟ يسودها سلوك خير، فلا يطغى البعض على البعض بل يعطى كل فرد على قدر طاقته ويأخذ على قدر حاجته، لماذا لن يبدأ مرة أخرى التفاوت بين الناس والتمايز ومحاولة البعض لفرض سلطانه

للحزب، كيف أن الملكية العامة كانت في خدمة الرفاهية الخاصة للماركسيين اللينينيين، وبين أنه إذا كانت كلمة خاص في النظام الرأسمالى تعنى الشئ المملوك للأفراد... فإن كلمة خاص في النظام السوفيتى قد اكتسبت معنى مميزاً، وهو الشئ العام الذى يخص الحزب وقياداته. راجع ص ٥، جريدة الأهرام القاهرية في ١٤/ ٢/ ١٩٩٠م.

على البعض الآخر؟ إن هذا المفترض عند المراكسة هو، في رأينا، مجرد ظن لا يستند إلى واقع، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً[1].

إن المدخل المادى في الاقتصاد الوضعى، في رأى الباحث، هو السبب الأصيل في خطأ التشخيص والعلاج للمشكلة الاقتصادية، فسبب المشكلة الاقتصادية في كل من الفكر الرأسمالى الغربى والاشتراكى الماركسى سبب مادى يتمثل في قصور الموارد أو عدم توافق التكوين الاجتماعى مع تطور قوى الإنتاج، ومن ثم فإنه طبقاً للتشخيص الأول، فإن المشكلة تبقى بلا حل اللهم إلا ترشيد استخدام الموارد بقدر الإمكان، وطبقاً للتشخيص الثانى، فإن الحل يتمثل في إلغاء الملكية الخاصة كخطوة في الطريق إلى المجتمع الشيوعى المنشود. وتناسى كليهما، نتيجة للمدخل المادى الذى يأخذان به، تناسياً أن هناك إنسان تتمخض المشكلة عن سلوكه ويتمخض عن هذا السلوك أيضاً إمكانية إيجاد الحلول لهذه المشكلة، والأمر في الحالتين منوط بنوع القيم التى تحكم هذا السلوك، ونظام المجتمع الذى يعمل فيه هذا السلوك، عقيدته وشريعته...، فالفرد مثلاً لا يدخر إلا إذا حصل على الربا. ولكن من هو هذا الفرد الذى يتحدثون عنه؟ إنه في الحقيقة الفرد الذى تربى على قيم الفردية المطلقة، ولم يعتقد أصلاً في دين حق أو اعتقد فيه ثم جزأه، وفصله

(١) إن البديل الشيوعى، في رأينا، يبشر بحلم وردى، يبقى مجرد حلم، فهو يبشرنا بأن البشر سيتحولون إلى ملائكة عندما تصبح ملكية الأموال جماعية، وتختفى الملكية الخاصة، مصدر الشرور والآثام، وكأنه ليست طبيعة البشر خير وشر وتمايز، وأنه، حتى مع البدء من وضع المساواة فإن الصراع الأزلى الأبدى بين الخير والشر سيأخذ مجراه وستلعب الفروق الفردية دورها في هذا الصراع.

عن حياته وسلوكه، وهو فرد يحى في مجتمع بنى على المادية البحتة والفردية المطلقة.

وكما سبق وذكرنا فإن سلوك الفرد منوط بأخلاقياته وأن هذه الأخيرة منوطة بعقيدته، فإذا ما كنا بصدد نظام إسلامى فإننا نكون بصدد إنسان آخر ونظام مغاير يتغيأ العدل الحق، ويضع المفاهيم والأنظمة والزواجر التى تكفل فاعلية تنفيذه، بحيث ينعكس ذلك في سلوك يلتزم طواعية، أو يتم إلزامه عن طريق الزواجر المختلفة، بالشريعة الإسلامية ومقتضياتها بما يحقق العدل ويحجر على الظلم. فابتداء نحن بصدد الإنسان المسلم (وليس الإنسان الاقتصادى) الذى يتأطر سلوكه بعقيدة الإسلام وشريعته، ذلك الإنسان الذى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه، كذلك فنحن بصدد نظام اقتصادى يتغيأ العدل الذى يعنى في حقيقته الوسطية أو إقامة التوازن الذى يعطى لكل ذى حق حقه، فيقام التوازن بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة، وبين رأس المال وحقوق العمل، وبين الأجيال على تعاقبها، وبين الدنيا والآخرة. وهذا النظام له مفاهيمه الخاصة، فالمال كله ملك لله خالق كل شئ، والناس مستخلفون فيما يملكون ويمارسون حقوق الملك على مقتضى شريعة المالك الأصلى وهو اللَّه تعالى شأنه، ويقر هذا النظام ثلاثة أنماط من ملكية الأموال تعتبر أصولا جميعها وليس أيا منها شذوذاً أو استثناء اقتضته الظروف، فجعل هذا النظام ثروات رئيسية هامة ملكية عامة مشتركة بين جميع أبناء الأمة، ولا يجوز فيها التملك الخاص، وجعل ملكية للدولة ينفق منها أولوا الأمر، إما إنفاقات مخصصة أو إنفاقات غير مخصصة، وتستهدف صالح الأمة. وأقر إلى جانب ذلك الملكية الخاصة للأموال، ووضع قواعد للكسب المشروع، فجعل العمل المشروع أساس إنشاء كل ملك ابتداء (وإن وجدت أسباب أخرى

تنقل ملكية الأموال لكنها لا تنشئها ابتداء) وأوجب مداومة استثمار الأموال وحفظها، كما نظم الإنفاق من ثمار هذه الأموال في إطار حقوق ثلاثة لله وللناس وللفرد. وجعل لكل فرد في الأمة حقاً على ثروتها، وإن لم يتملك هذه الثروة ملكية خاصة، أن تؤمن منها كفايته، وجعل ذلك مسئولية مشتركة بين الفرد والأمة، والقائمين على شئون الدولة. وهذا النظام الإسلامى إذ يقر التفاوت في الأرزاق، استجابة للحكمة والعدل، إلا أنه يقره تفاوت تسخير وتعاون واختبار، وليس تفاوت مخيلة وتناقض وصراع يجعل المال دولة بين الأغنياء خاصة، وإلى جانب ذلك فقد أقام نظاماً متكاملاً للإنفاق يؤمن حصول أصحاب الرزق المقدور على حقهم في أموال أصحاب الرزق الواسع، وجعل هذا الإنفاق صفة من صفات المتقين، وشرطاً لنيل البر، ووقاية من ظهور الأضغان وبروز الصراع، كما جعل هذا الإنفاق جزءا من نظام توزيعى شامل يؤمن حصول جميع أفراد الأمة على حقهم من الثورة، الذى يتمثل في حد الكفاية، بما يقيم العدل الحق في توزيع منافع الثروات ويؤمن تحقيق كفاءة تخصيص الموارد في قضاء الحاجات.

ولقد اهتم النظام الإسلامى، أيما اهتمام، بإقامة العدل بين رأس المال والعمل، فجعل العمل أساساً لكل كسب مشروع، ليس فقط في الدنيا، بل أيضاً في الآخرة، ولم يعط العمل المختزن (رأس المال النقدى) ميزة على العمل الحى، فحرم الربا، فلا يحصل رأس المال النقدى على عائد ثابت محدد سلفاً اللهم إلا إذا تحو إلى رأس مال عينى، فيجوز في هذه الحالة أن يحصل على عائد ثابت يتحدد سلفاً يقابل خدماته المستنفذة في الإنتاج مثلما يحصل العمل الحى الأجير على مقابل ثابت محدد سلفاً لخدماته المستنفذة في الإنتاج، وقد أقام النظام الإسلامى الأسواق العادلة حتى يحصل فيها كل من رأس المال

والعمل على العائد العادل، كما نظم حقوق وواجبات العمال وأمن لهم الكفاية حال عدم توفر فرصة العمل أو عجزهم عنه، كما أمن لهم إكمال هذه الكفاية حال عدم قيام الأجر العادل من العمل الذى يستطيعون القيام به بكامل كفايتهم، كما أمن أيضا هذه الكفاية لأصحاب الأموال إذا افتقدت أو انتقصت، لغرم مفظع، أو جائحة أو غيرها.

وأخيرا فإن النظام الإسلامى وضع نظاماً متكاملاً من الزواجر التى تؤمن التنفيذ الفعال لهذا النظام في الواقع، والتى تكفل أن يلتزم جميع أبناء الأمة، أو يلزموا، بمقتضيات هذا النظام. وهذه الزواجر في الإسلام تتعامل مع الإنسان بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى[1] ومن هذه الزواجر، الزواجر الاعتقادية، أى التى هى جزء من عقيدة المسلم، ومن أهم ما تقرره هذه الزواجر أن لهذا الكون إله عادل، أمر بالعدل وأرسل رسله ليقوم الناس بالعدل، وأن لهذه الحياة الدنيا نهاية وأنها دار متاع واختبار وأن الدار الآخرة هى دار البقاء والحياة الحقيقية، وأن درجة كل من بنى الإنسان فيها تتحدد وفقاً لعمله في هذه الحياة الدنيا. ومن هذه الزواجر أيضاً، الزواجر الأخلاقية، وقد سبق وذكرنا ما لشعبة الأخلاق من مكانة محورية بين شعب الإسلام الأخرى، وتبدو هذه المكانة العظيمة في قول الرسول الكريم ﷺ «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، ومن أهم ما تقرره هذه الزواجر، التحذير والنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، والترغيب في العدل والإحسان وإيتاء ذى القربى، والحث على الإنفاق والسخاء والكرم. وكذلك فهناك الزواجر المادية، التى من شأنها أن تلزم، من لا يلتزم طواعية بمقتضيات النظام الإسلامى عن

(١) راجع على سبيل المثال "اشتراكية الإسلام"، مرجع سبق ذكره.

طريق العقوبات أو بالسلاح والحرب، ويدخل في هذه الزواجر الحسبة والحدود والقصاص والتعزير والجهاد[١]، ولعل أهم هذه على الإطلاق، من وجهة نظر الباحث، الزواجر الاعتقادية لأنها تجعل من هذا النظام جزءاً من ضمير المسلم، بما يؤمن استمرار تنفيذ هذا النظام (على مستوى الفرد على الأقل) حتى وإن غابت الدولة التى تقوم على تنفيذه، فيقوم الفرد بإخراج زكاة أمواله بنفسه وينفق كما أمره اللَّه ويتوخى سبيل العدل في كل مناحى حياته.

والنظام الإسلامى الذى يتغيأ العدل الحقيقى، الذى يقوم على إعطاء كل ذى حق حقه، والذى يرتكز على عقيدة وشريعة تكفل، إن طبقت، هذا العدل المنشود، إلتزاماً أو إلزاما، نزعم أن هذا النظام هو البديل الجيد الوحيد للأنظمة الوضعية جميعاً[٢].

---

(١) يعتبر الجهاد في الإسلام مشروعاً لغرضين:
(أ) دفع العدوان على حرية الأمة في الوطن والدين فيقول تعالى {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله} ١٩٠/ البقرة.
(ب) الانتصار للضعفاء المستذلين من سلطة الظالمين.
فيقول تعالى {أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير} ٣٩/ الحج، راجع "اشتراكية الإسلام"، مرجع سبق ذكره، من ص ٢١٧ إلى ص ٢٥٥.

(٢) وليس فشل الماركسية، كبديل للرأسمالية، دليل على سلامة البديل الرأسمالى بقدر ما هو دليل على كون الماركسية بديل ردئ، الأمر الذى يعنى البحث عن بديل جيد لهذين النظامين، بل وللأنظمة الوضعية جميعاً، وهذا النظام، في رأى الباحث، وفي ضوء ما قدمنا، ليس سوى النظام الإسلامى.